خصوصه اى بجهاو زالقدر المشترك فانه غير منادو غير مفهوم منه
بطريق الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يقال هذا مثلا و يراد به
الامر العام الذى هو مفهوم المشار اليه المفرد المذكر واذا كان كذلك
فتعقل الواضع ذلك المشترك آلة الوضع و وسيلة لاحصوله لا انه
اى المشترك الموضوع له قوله لا انه بتقدير اللام معطوف على الخبر
ان قرئ فتعقل مصدرا وان قرئ على صيغة المضارع المجهول من
الثلاثى المجرد فانه منصوب على الحالية و لا انه عطف عطف عليه
فالوضع على و الموضوع له مشخص كما قررنا و ذلك اى اللفظ الموضوع
لمشخص باعتبار لمسرعام مثل اسم الاشارة نحو هذا انزل ذلك الامر
الكلى منزلة المشار اليه المعين لكمال التمييز الحاصل بالبيان السابق
فاستعمل فيه لفظ الموضوع للاشخاص فان هذا مثلا موضوعة
مسماه اى معنا ما المشار اليه المشخص اى كل واحد من افراد مفهوم
المشار اليه مطلقا و المشخص صفة لكل واحد من حيث انه المراد
بالمشار اليه ههنا و لا يجوز ان يكون صفة للمشار اليه كما لا يخفى على
ذوى مسكة قوله موضوعة فى بعض النسخ بتا التانيث على
انه خبر هذا بتاويل اللفظ بالكلمة و فى بعض اخر باضافة الضمير على
انه من قبيل الاسماء مسماه حينئذ بيان لمدلوله تحيث لا يقبل الشركة
تاييد لما يستفاد من المشخصية يعنى ان معنى هذا ما صدق عليه
المشار اليه المشخص الذى لا يقبل الشركة لا مفهومه الذى يقبل
الشركة والحاصل ان معنى لفظ هذا هو كل مشار اليه مفرد مذكر
مشخص لوحظ بامر عام وهو مفهوم المشار اليه المفرد المذكر
الصادق على هذا المشار اليه المشخص وعلى ذلك الاخر كما اذا حكمت
على كل روى بانه ابيض فمن هذا العنوان فقد لاحظت جميع المشخصات

الرومين من زيد و عمرو و غيرهما بامر عام وهو الروى وحكمت
عليه بانه ابيض تنبيه لفظ التنبيه يستعمل فى مقامين احدهما ان
يكون الحكم المذكور بعده بديهيا و الثانى ان يكون معلوما من الكلام
السابق وههنا الحكم به بعيد اولى اذ تصور طرفيه مع الاسناد يكفى فى
الجزم بالنسبة وليس ما ذكر اسندلا بل تنبيه يذكر فى صورة الاستدلال
والبديهيات قد يغفل عنها بازالة ما قد يكون فى بعض الاذهان القاصرة
من الخفاء ما هو من هذا القبيل اى ما قصد اللفظ الموضوع لمشخصا
باعتبار انه راجعا فى امر عام لا بقيد التشخص الا بقرينة معينة
لان وجه افادته لواحد من تلك المشخصات بعينه ليس الا وضعه
له وهو لا يختص به لاستوا نسبة الوضع الى المسميات اى اشتراك
الكل فى ذلك ولا بد فى افادة التعيين من امر ينضم اليه ومع حصول
ذلك التعيين وهو المعنى بالقرينة فان قيل ما هو من هذا القبيل
والالفاظ المشتركة متساوية فى عدم افادة معنى الموضوع
له بدون القرينة و تعدد المعنى الموضوع له هو الفارق بينهما قلت
الفرق لزوم التعيين فى المعنى وعدمه و وحدة الوضع وتعدده
فان قلت اللفظ بحسب استعماله فى معناه الحقيقى لا يحتاج الى
قرينة دون المعنى المجازى على ما هو المقرر فكيف حكمت بالاحتياج
قلت المراد ما ذكروه هو ان اللفظ الموضوع لمعنى يكفى فى صحة استعماله
فى معناه كونه موضوعا لذلك المعنى و لا يحتاج الى قرينة بمجرد الاستعمال
بخلاف المجاز فانه يحتاج الى قرينة بمجرد ذلك ليصرف عن ارادة المعنى
الحقيقى الذى هو وضع اللفظ للاستعمال فيه و احتياج القرينة فيما تحن
فيه و فى المشترك لرفع مزاحمة المعانى الحقيقية و ليهم المراد
الاستعمال و لما فرغ عن المقدمة شرع فى المقصود فقال التقسيم

بمعنى فيها اى بمفهوم الصلة الذى هو معنى فيه اى فى الموصول وانما
قيدنا الابهام بكونه عند السامع لانتفاء الابهام فى المعنى المراد
بالموصول بحسب الوضع عند المتكلم التنبيه الثامن معنى الفعل والحرف
يشتركان فى انهما يدلان على معنى باعتبار كونهما ثابتا للغير هذا اشارة
الى علة امتناع الحكم على الفعل والحرف المستعملين فى معناهما وهى
ان صحة الحكم على الشئ موقوفة على ثبوته فى نفسه اى استقلاله
بالمفهومية ليمكن اثبات غيره له وكل من مدلوليهما غير مستقل
بالمفهومية بل امر ثابت للغير فمعنى من مثلا كما ذكر هو الابتدا
الخاص الذى يكون آلة لملاحظة غيره كالسير والبصرة ومعنى
ضرب هو ذلك الحدث المنسوب الى فاعل ما بحيث يكون النسبة
مرآة لملاحظة طرفيها وآلة لتعرف حالها ومن هذه الجهة
اى كون كل من مدلولى الفعل والحرف امرا غير ثابت فى نفسه
بل لغيره لا يثبت له الغير اى لكل منهما بل لا يثبتان لشئ اصلا لانا
مستعملين فى معناهما وانما قيدنا هما بالاستعمال ليلا ينتقض
بقولهم ضرب فعل ومن حرف جر فان الالفاظ كلها من حيث
انفسها اى مقطوعا عما ينظر عن ارادة معانيها الموضوعة هى لها
متساوية الاقدام فى صحة الحكم عليها وبها ومن قال ضرب ومن مثلا
فى تلك الصور اسماء باعتبار دعوى وضع الالفاظ الموضوعة لمعان
لانفسها ايضا فى ضمن ذلك الوضع وحيث لا دليل لهم على تلك
الدعوى الا ذكر اللفظ وارادة نفسه الزم عليهم دعوى وضع المهملات
فى قولهم حتف سهل او ثلاثة احرف ولا يقدم عليها العاقل فضلا عن الفاضل
ولقائل ان يقول مجيبا لا يكون اسما قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا
اسما لانتفاء وضعه ولا فعلا لان المراد به لفظه ولا يصدق قول النحاة

ولا

ولا يتاتى الكلام الا فى اسمين او فى فعل واسم والجواب ان المراد من
معانيهم ولا يتاتى انه لا يتاتى الا فى اسمين حقيقة وما يقوم مقامها
واسم من حيث ارادة نفس اللفظ به كلام مستقل بالمفهومية
ولا بد من اعتبار هذا التاويل على هذا التقدير لبطلان ذلك
الحصر وتعريف الكلام والمبتدا اللهم الا ان يقال ذلك الحصر
وذلك التعريفان مبنيان على اعتبار ما هو الشايع فى الاستعمالات
لا على اعتبار الشواذ وراذا كان معنى الفعل والحرف كذلك فامتنع
الحبر عنها التنبيه التاسع مدلوله كلى ولما ذكر فى التنبيه الثامن
جهة الاشتراك بينهما ذكر فى التنبيه التاسع جهة الافتراق اعلم
ان الفعل باعتبار تمام معناه وهو الحدث ونسبته فى زمان معين
الى موضوع ما فى كلتيه نظر بل هو باعتبار تمام معناه كالحرف
فكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل ابتدا معين كذلك
لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما لكل نسبة للحدث الى
فاعل مخصوص فجعله من اقسام اللفظ الموضوع لمعنى كلى
غير مستقيم ولما كان الحدث الذى هو جزء معنى الفعل مستقلا
بالمفهومية قد يتحقق فى ذوات متعددة صالحا للانتساب الى
كل منها جاز نسبته الى خاص منها اى من كل واحد منها فيخبر به
اى بالفعل باعتبار ذلك الحدث على شئ وهو بهذا الاعتبار مسند
دايما اذ قد اعتبر فى مفهومه ذلك النسبة بحسب الوضع فلا يمكن
جعله مسندا اليه دون الحرف اذ لم يحصل مدلوله اى تعقل مدلول
الحرف الذى هو فحصله الذهنى انما هو بما يحصل له اى بشيئية ما
حصل مدلول الحرف له من متعلقه واذا كان غير مستقل فى التعقل
والتحقق فلا يعقل لغيره فلا يكون مخبرا به كما لا يكون مخبرا عنه